

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:
مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا
سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ
رَوَاهُ مُسْلِمٌ

البناء العلمي

البناء العلمي

المرحلة الثالثة

الفصل الدراسي الثاني

عمدة الفقه (٨)

د. عبدالحكيم العجلان

الدرس السادس عشر



بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمدٍ، وعلى آله وصحابتہ أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

□ {نشعر في هذه الحلقة -بإذن الله- عند قول الموفق ابن قدامة -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (الثَّانِي: سَائِرُ الْأَمْوَالِ، فَهِيَ لِمَنْ شَهِدَ الْوَقْعَةَ، مِمَّنْ يُمَكِّنُهُ الْقِتَالُ، وَيَسْتَعِدُّ لَهُ مِنَ التُّجَارِ وَغَيْرِهِمْ، سَوَاءً قَاتِلٌ أَوْ لَمْ يُقَاتِلْ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي شَهِدَ الْوَقْعَةَ فِيهَا، مِنْ كَوْنِهِ فَارِسًا، أَوْ رَاجِلًا، أَوْ عَبْدًا، أَوْ مُسْلِمًا، أَوْ كَافِرًا، وَلَا يُعْتَبَرُ مَا قَبْلَ ذَلِكَ وَلَا بَعْدَهُ).}

• قال: (فَهِيَ لِمَنْ شَهِدَ الْوَقْعَةَ)، هذا بيان مَنْ يستحق الغنيمة، وَمَنْ يكون له نصيبٌ فيها، فلا يُمكن أن يُؤتى في قسمة الغنائم فيُدخل على الناس بأناسٍ لم يحضروا وقعةً ولم يحملوا سلاحًا، ولم يُشاركوا في دفع عدوِّ، ولم يتأهبوا لذلك، فيقول المؤلف: (فَهِيَ لِمَنْ شَهِدَ الْوَقْعَةَ)، فلا تكن بالمحابة أو بالمحسوبيات، وهذا أمر واضح لا إشكال فيه.

• والكلام هنا على مَنْ شهد الوقعة، والوقعة فيما مضى كانت معروفة وحدودها بيّنة، فتكون مثلًا في هذه البرية أو في هذه الصحراء، أو في هذه الغابة، يبدوون من رأس الجبل إلى أدناه، أو من أدناه إلى رأسه، أو

متوزعون في هذا الجبل وما بجواره، ويردّ فهم مَنْ يعينهم، مهما اعتبرت ومهما تصوّرت فهي دائرة ضيّقة ظاهرة بيّنة لا إشكال فيها.

- أمّا في هذا الوقت دائرة المعركة كبيرة ولا حدّ لها، تجد أن هناك جهات مهاجمة وجهات راصدة، وجهات في البريّة، وجهات في الأرض الجبلية، وجهات في البحريّة، وجهات توجّه من بعد، وتأتي على أشياء ليس من السهولة تصوّرها، فلا نقول إن حدود المعركة متّي كيلاً أو خمسمائة كيلاً؛ أحياناً تكون جهات التّدخل على بعد ألف كيلاً، وقد يكون مَنْ لهم التّوجيه والنّظر ونحو ذلك أبعد من هذا بكثير، وقد يكون من مراكز المعارك جهات العمليّات ونحوها التي تكون في أماكن بعيدة أو أماكن خفيّة أو خلافاً.

◆ كيف نحكم في هذه الحال على شهود الواقعة أو لا؟

◆ شهود الواقعة مُتعلّقة: هل هو ما يُمكن حصوله من تعريض النفس للهلكة؟ أو من جهة التّأثير في المعركة؟ أو هما جميعاً -يعني: التّأثير في المعركة والخوف من الهلكة؟

- وفيما حصل الآن امتدّت الأسلحة، فليست الأسلحة بالمقابلة، وليست برمح يسير لبضعة أمتار، ولا بسهم أقوى منه وأبعد، وحتى البنادق التي تصل إلى أمتار طويلة أو كيلوات صارت أعظم، واختلف الأمر حتى في الإصابة وربطها بالأقمار الصناعية، حتى أن الرامي لا يرى المرمي ولا يشعر به، فما هي إلّا أوامر ومرتكزات وإحداثيات تأتي فيُطلق بها.
- إذن: لما كان الأمر بهذا الخفاء وبهذا الإشكال؛ فمن جهة الأصل أن الحكم فيمن شهد الواقعة هذا واضح، وهو حكمٌ نبوي جاء به الحديث، واعتُبر عند أهل العلم، وأصله كلام عمر -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- وهو ظاهر لا إشكال فيه، لكن من جهة تحديد شهود المعركة من عدمها أظن أن هناك أشياء ظاهرة جليّة كمن يحملون الأسلحة ويكرونها ويفرون ونحوه، وجانب آخر يُمكن أن يكون مرده إلى قوّاد الجيش، فهم الذين يُمكن أن يُقال إنهم أعرف بمن يُمكن أن يُشمَل بالحكم بكون شاهد للواقعة؛ لأن الأمر اختلف الآن في شهود الواقعة، فقد كان حقيقياً واضحاً، والآن صار حكماً، فقد يكون الذي يُوجّه الجيش ويدعم بالأسلحة الفتّاكة ونحوها في جهات راصدة بعيدة، وأثره في المعركة وحسن تديره لمتغيّراتها والكر والفر فيها أعظم ممّن يكون في الصف الأول أو في المقدّمة أو فيما سواها.
- ثم قال: (مَنْ يُمكنه القتال)، أمّا من لم يُمكنه القتال فلا.
- على سبيل المثال: واحد خرج ليُقاتل، ولكن في أثناء الطريق صار له حادث، أو مرض فقعد، حتّى ولو كان له نيّة فإن أجره على الله، وكُتب -إن شاء الله- فيمن جرى للجهاد، لكن الغنيمة لا تستحق إلّا لمن أمكنه القتال ويستعد له، حتى لو كان جاء بتجارة معه، أو حمل بعض أشياء لبيعها، فهذا لا يُعارض ما وقع في نفسه من الدفع والمدافعة والجهاد والمجاهدة والبذل والتّضحية.
- قال: (وَيَسْتَعِدُّ لَهُ مِنَ التُّجَارِ وَغَيْرِهِمْ)، غير التّجار ممّن يُعالجون الجرحى ويُداوون المصابين وغيرهم، فما دام أنه يستعد للقتال -ولو في بعض الأحوال- ولكن مهمّته الآن أن يحرس أو يعمل أو يُداوي، ولكنه مستعد للقتال، ومتى ما طُلب منه التّحرّك أو حصل نقص يدعمهم؛ فهو داخل في ذلك.

- قال: (سَوَاءٌ قَاتِلٌ أَوْ لَمْ يُقَاتِلْ عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي شَهِدَ الْوَفْعَةَ فِيهَا)، سيأتينا أن الغنيمة مقسّمة لمن كان فارساً أو غير فارسٍ، فهو يستحق من الغنيمة على الهيئة التي شهد بها الواقعة.
- على سبيل المثال: في بعض الأحوال يكون الإنسان فارساً مقدماً، لكنه شهد الواقعة هذه راجلاً، إما لكون فرسه لم تهيأ بعد، أو طلبها لتحضر ولم تحضر وهو بانتظارها، فابتدأت المعركة وانتهت بسرعة، أو تخلّفت فرسه عن ذلك، فهنا يكون راجلاً.
- ولو قلنا مثلاً: إن المهام تختلف، ويمكن أن يكون لهذا الاختلاف أثر في الغنيمة، إن كان طياراً تخفّى في كونه راجلاً من ضمن الخفارات أو الحراسات وغيرهم، فلا نعتبر كونه طياراً، إذا قلنا من أن هذه مؤثّرة، وستأتينا هذه المسألة مع المسائل التي سنتنضمّ إلى عقد المسائل المشكّلة التي ذكرناها وأشرنا إليها.
- قال: (مِنْ كَوْنِهِ فَارِسًا، أَوْ رَاجِلًا، أَوْ عَبْدًا، أَوْ مُسْلِمًا، أَوْ كَافِرًا)، كيف عبد أو كافر؟ مع أننا قلنا: إنه يُرضخ له ولا يستحق الغنيمة، والآن كأنكم ستقسمون له غنيمة؟
- ما يظهر هنا أنّ المؤلف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- قصد أنّ الكافر لو أسلم قبل قسمة الغنيمة؛ فعند أهل العلم أنه ترغيباً له في الإسلام فإنه يُنقل من كونه ممن يُرضخ له إلى ممّن يُقسّم له، وكذلك العبد إذا عتق، المهم أنه يكون على حسب الحال التي يكون فيها في المعركة، فإذا كان أول دخوله للمعركة قال له سيده: أنت حرّ لوجه الله وأنت تقاتل في سبيل الله، فهو دخل المعركة على أنه حر، وإن كان في الأصل عبداً، وكان طيلة مسيره عبد، فإذا بقوا في المسير أربعة أشهر، ثم صارَ حرّاً في آخر يوم؛ فنعطيه سهم الحر.
- وكذلك الكافر، فذكر الفقهاء أنه لو أسلم حتى بعد انتهاء المعركة، فإنه يُقسّم له على سبيل الترغيب له في الإسلام، ثم يُنظر هل هو فارس أو راكب أو راجل.
- قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وَلَا يُعْتَبَرُ مَا قَبْلَ ذَلِكَ وَلَا بَعْدَهُ)، يعني: كون الإنسان قبل ذلك في حال والآن في حال، فلو افترضنا أنّ شخصاً عجزَ بعدَ كونه قادراً بعد انتهاء المعركة، أو صار فارساً بعد أن كان راجلاً بعد انتهاء المعركة، أو العكس، كان فارساً فماتت فرسه.

□ قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وَلَا حَقَّ فِيهَا لِعَاجِزٍ عَنِ الْقِتَالِ بِمَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ).

- قول المؤلف: (وَلَا حَقَّ فِيهَا لِعَاجِزٍ عَنِ الْقِتَالِ بِمَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ)، يعني: إذا آلَ المرضُ لأن يُقعدَه عن القتال فلا حق له؛ لأنّ الغنيمة حق للمقاتلة ولمن تصدّى لهذه المهمّة، حتّى ولو لم يُقاتل لعدم الحاجة إليه، أو لكون المعركة انتهت في أول تقدّم الميمنة أو الميسرة ونحو ذلك.
- قوله: (أَوْ غَيْرِهِ)، يعني: عجزَ بغير المرض، سُجِنَ أو حُبِسَ، أيّاً كان؛ المهم أنّه تأخّر لأي سببٍ من الأسباب، كأن تفوته الطائفة ولم يحضر المعركة؛ فبناءً على ذلك نقول: لا حق له.

□ قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وَلَا لِمَنْ جَاءَ بَعْدَ مَا تَنَقَّضِي الْحَرْبُ مِنْ مَدَدٍ، أَوْ غَيْرِهِ).

- هذه مسألة مهمّة؛ لأنكم تعرفون أنّ الجيوش مبناه على التبديل والمدد والزيادة والإسناد وغيره، فلو افترضنا أنه أرسل الآن بكتيبة أو سرية أو فصيل أو لواء أو غير ذلك، ولكن كان هذا بعد انتهاء المعركة، ومن

المعلوم أنه كان فيما مضى أن وقت المعركة لا يدوم كثيرًا، ولذلك ربما تحرّك المدد وقد انتهت المعركة، فهؤلاء يأتون بعد شهرٍ وإذا بالمعركة قد انتهت من زمن، ولم تكن الاتصالات كما هي الآن.

□ {قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وَمَنْ بَعَثَهُ الْأَمِيرُ لِمَصْلَحَةِ الْجَيْشِ، أَسْهَمَ لَهُ، وَيُشَارِكُ الْجَيْشُ سَرَائَاهُ فِيمَا غَنِمَتْ، وَتُشَارِكُهُ فِيمَا غَنِمَ).}

• من بعثه الأمير لمصلحة الجيش أسهم له، إذا كان قد بعثه لأن يكون عينًا، أو طلب منه مهمّة، أي شيء مما يبعثه أمير الجيش لمصلحة الجيش فإنه داخل في الجيش، ومعتبر كأنه منه، فلا يفوته ما يتأتى للجيش من غنيمة، وما يُسهم له من سهم، وهذا ظاهر في أن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- في صلح الحديبية بايع عن عثمان -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- وما كان حاضرًا، وكان النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يُبايع الحاضرين، فجعل يدًا عنه ويدًا عن عثمان؛ لأنّه أرسله لمصلحة؛ فدلّ ذلك على أن كلّ مَنْ ذهب في حاجةٍ فإنه يكون كما لو كان حاضرًا، فيستحق ما يستحقه الحاضرون على ما ذكر المؤلف -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى.

• قال: (وَيُشَارِكُ الْجَيْشُ سَرَائَاهُ فِيمَا غَنِمَتْ، وَتُشَارِكُهُ فِيمَا غَنِمَ).

• هذه المسألة يُمكن أن نكون قد أشرنا إليها فيما مضى، ومن المعلوم أن السريّة يُمكن أن تكون قد ذهبت بعيدًا، والجيش الآن أصاب العدو إصابةً بليغة، وغنم منهم غنائم كثيرة، وقد تكون هذه السريّة التي أرسلت لم تُؤدّي مهمّتها على الوجه الأكمل، كأن يكون تبلغ قائد الجيش أو أمير المقاتلين أن هنا مركز للعدو يُراد ضربه، أو أن فيه بعض الإمداد بالبترول أو مخازن أسلحة؛ فلما وصلوا تحرّك العدو أو نحو ذلك، ورجعت هذه السريّة، فنقول: لاشك أن هذه السريّة يغنمون مما غنم الجيش، لأنهم معهم وإنما أدّوا ما كُلّفوا به من مهمّة.

• والعكس بالعكس؛ فلو أن الجيش جالسٌ يترصّ الأعداء والمعركة باقية لم تدّر رحاها بقوة، أو يصير بين كل فترة وفترة مناوشات خفيفة، وهذه السريّة لما ذهبت حصل لها من الفري في العدو والمواجهة وقوّة المعركة وضراوة الاقتتال شيء كبير، فالسريّة لها خصوصيتها إن كان الإمام نقلها -على ما تقدّم- لكنّ الغنيمة التي غنمت -ما بقي بعد التّنفيذ- هـ والجيش كله فيه، لأنهم شيء واحد، وبناء على ذلك تكون الغنيمة للغزوة كلها ومن شهداها بإمداد أو بحراسة أو في سرية أو ما سوى ذلك.

□ {قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وَيَبْدَأُ بِإِخْرَاجِ مُؤْنَةِ الْغَنِيمَةِ: لِحِفْظِهَا وَنَقْلِهَا، وَسَائِرِ حَاجَاتِهَا).}

• يعني أن الغنيمة لا تتأتى إلا بحفظٍ ومؤونةٍ نقلٍ، فلا يُمكن أن نأتي ونقول إنها لا تُنقل من عندنا، لا؛ بل إنّ مؤونة نقلها منها، وبناء على ذلك يُنظرُ إلى هذه المؤونة التي تحمّلوها فتُدفع من هذه الغنيمة نفسها، فإمّا أن تُحسب، وإمّا أن يُباع شيء ويُعطى، وإن كان ثمّ نقد بُذِلَ، إلى غير ذلك من الوسائل التي يُمكن تحصيلها بها.

□ {قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (ثُمَّ يَدْفَعُ الْأَسْلَابَ إِلَى أَهْلِهَا، وَالْأَجْعَالَ لِأَصْحَابِهَا).}

• ذكرنا أنَّ من قتل قتيلاً فله سلبه، وذكرنا الكلام في ذلك عند الحنابلة وغيرهم في الحكم بالسلب من سواه، وبناء على ذلك إذا كان فيه سلبٌ فيستحقه صاحبه؛ لأنَّ النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ»^١، على ما تقدَّم من التفصيل الأوَّل فيما مضى.

• وكذلك الأفعال، فهذا يُمكن أن يكون جعلٌ له جُعلاً، كأن يقول الأمير: مَنْ يفتح هذا الباب فله كذا...، فهذا جُعْلٌ، وهذا الجُعْل يُستحقُّ قبل قسم الغنيمة وتوزيعها.

□ قال -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: (ثُمَّ يُخَمِّسُ بَاقِيَهَا، فَيُقَسِّمُ خُمُسَهَا خُمُسَةً أَسْهَمًا).

• وهذا كما جاء في الآية: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [الأنفال: ٤١].

• قال -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: (سَهْمٌ لِلَّهِ تَعَالَى وَلِرَسُولِهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، يُصْرَفُ فِي السَّلَامِ وَالْكَرَاعِ، وَمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ).

• سهم الله تعالى ورسوله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يُصرف في مصالح المسلمين، فيكون ككمال الفيء الذي في بيت المال.

□ قال -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى: (وَسَهْمٌ لِذَوِي الْقُرْبَىٰ، وَهُمْ بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ غَنِيَّتُهُمْ وَفَقِيرَتُهُمْ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ).

• هذا سهمٌ مُستحقٌّ لهم أحقُّه الله -جَلَّ وَعَلَا- لآل النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- وقربته، وخصَّهم في ذلك بأية متلوَّة إلى يوم القيامة، قال تعالى: ﴿وَلِذِي الْقُرْبَىٰ﴾، وهذا فيه إظهارٌ لفضل رسولنا -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ولما خصَّهم الله -جَلَّ وَعَلَا- به من المنزلة والمكانة، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وفي هذا جاء حديث غدير خمٍّ، وفيه أن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قال: «تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنْ أَخَذْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا كِتَابَ اللَّهِ وَعِثْرَتِي»^٢، فأمرَ بالإحسان إليها والقيام بحَقِّها والعلم بفضلها، فكان ذلك أمرًا مستقرًّا في الشرع من جهة الجملة، ثم هو أخص ما يكون في مسائل، ومن ذلك استحقاقهم لسهم ذوي القربى، ولأنَّ الله -جَلَّ وَعَلَا- منعهم من الصدقة، فجعل لهم سهمًا في الغنيمة.

✓ وبعض أهل العلم يبحث: هل منعهم من الصدقة إِبَّانَ وجود سهمٍ من بيت المال أو على كل حال؟

✓ بعضهم يقول: لا يُمنعون من الصدقة إلا إذا تحقَّق لهم هذا السهم، فإذا لم يتحقَّق لهم لم يُمنعوا من الصدقة، لئلا يكون في ذلك عليهم ضرر.

• أيًا كان الأمر؛ فإن الشرع جعل لهم ذلك على سبيل التفضيل والإبقاء على المنزلة -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وأرضاهم.

• وهم: بنو هاشم، وبنو المطلب؛ وذلك لما جاء في الحديث عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّمَا بَنُو الْمُطَّلِبِ، وَبَنُو هَاشِمٍ شَيْءٌ وَاحِدٌ»^٣، فهم لم يفترقوا في جاهلية ولا إسلام.

^١ أخرجه البخاري (٣١٤٢)، ومسلم (١٧٥١).

^٢ أخرجه الترمذي (٣٧٨٦) واللفظ له، والطبراني (٦٦: ٣)، صححه الألباني في صحيح الترمذي.

^٣ صحيح البخاري (٣١٤٠).

- قوله: (غَنِيَهُمْ وَفَقِيرُهُمْ)، يعني أَنَّ هذا السَّهْم ليس مستحقًا بالفقر أو بالغنى، وإنما مستحق لهذا الوصف، وهو كونهم قرابة للنبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.
- قال: (لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ).

□ {قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (وَسَهْمٌ لِلْيَتَامَى الْفُقَرَاءِ، وَسَهْمٌ لِلْمَسَاكِينِ، وَسَهْمٌ لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ)}.

- وهذا كما جاء في الآية.
- اليَتِيمُ فِي اللُّغَةِ: من مات أحد أبويه ولم يبلغ.
- وفي الشرع: هو من مات أبوه ولم يبلغ، فإنه إذا مات أبوه فقد مات العائل والمنفق والمتكسِّب، فيلحقهم من العوز والحاجة ما يلحقهم، وأمَّا إذا بلغ فإنه يُمكنه أن يأخذ بيده ويتكسَّب بنفسه وأن يدخل السوق ويعمل في المصالح ويتأتَّى له ما يتعدَّر على الصغار والصبيان.
- قال: (وَسَهْمٌ لِلْيَتَامَى الْفُقَرَاءِ)، أما لو كان يَتِيمًا غَنِيًّا كَأَن يَكُونَ وَارِثًا، أَوْ يَكُونَ لَهُ مَن يُنْفِقُ عَلَيْهِ مِنْ قَرَابَتِهِ؛ فلا يستحق شيئًا، فإنما السهم للفقير اليَتِيم.
- قوله: (وَسَهْمٌ لِلْمَسَاكِينِ).
- لأهل العلم في تعريف الفقير والمساكين كلام كثير:
 - بعضهم يقول: الفقير والمساكين شيء واحد.
 - وبعضهم يقول: الفقير أخص.
 - وبعضهم يقول: المسكين أخص.
- والمشهور أَنَّ الفقير: هو مَن لا يجد شيئًا من حاجته، أو يجد قليلًا منها.
- والمساكين: هو أحسن حالًا من الفقير، وهو مَن لا يجد تمام حاجته وإن كان يجد أكثر من نصفها.
- والحقيقة أَنَّ وصف الفقر والمساكنة في هذا الزَّمان مُشْكِل؛ لِأَنَّ حاجات الناس تنوَّعت، وأمورهم تغيَّرت، فمن الناس مَن هو مُتوسِّع في هذا حتى يُدخل فيه أشياء كثيرة، ومنهم مَن قد ضَيَّقَ فيها مع حاجة الناس إليها.
- وأنا سأذكر أمثلة، ولكن لابدَّ أن يُعرَف أنها متفاوتة، مثلًا: السيارة، في بعض البلدان يوجد من النقل العام ما لا يحتاج معه الإنسان إلى السيارة، فبناءً على ذلك لا نقول إِنَّ هذه من الحاجات الأساسيَّة، فإذا لم يجدها فيكون مسكينًا فيمكن شراؤها له من سهم الزَّكَاة أو من سهم بيت المال، أو من سهم الفقراء والمساكين في الغنيمة.

□ {قال: (وَسَهْمٌ لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ)}.

- ابن السَّبِيل: نسبة إلى الطريق؛ لِأَنَّهُ انقطع به الطريق، ويُقال: "ابن الليل"، وهو الذي يُكثر المسير في الليل أو البقاء في الليل والسهرة ونحوه.
- فَابْنُ السَّبِيلِ هُوَ: مَن انقطع به السبيل ولم يستطع العودة إلى أهله وانتهت نفقته.

- وفيما مضى كان هذا الأمر أظهر، أمّا الآن فالأمور أقل بكثير، فكان المسافر إذا سافر انقطع عن أهله ولم يتأتّى له وصول خبره إليهم، وحتى لو وصل خبره إليهم لم يستطيعوا أن يوصلوا إليه شيئاً، فقد يكون ابن السبيل من أفقر ما يكون وهو أغنى ما يكون في بلده، فيستحقها بهذا الوجه وإن كان في بلده غنياً.
- أمّا الآن فهذه الأمور ضاقت كثير، لا نقول إنها انتهت، ولكنها ضاقت كثيراً، فحتى لو انقطعت بالإنسان نفقته في بعض سفره، لكنه أيسر ما عليه أن يتصل وتحوّل له حوالة ونحو ذلك، فقد يكون الأمر في كثير من هذه الأحوال انتهى فيه ابن السبيل.

□ {قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (ثُمَّ يُخْرِجُ بَاقِيَ الْأَنْفَالِ، وَالرِّضْخِ).}

- بعد أن أخرج هذا كله يُخرج باقي الأنفال، مَنْ نَقَلَ لَهُمْ كَأَن يَقُولُ لَهُمْ: لكم الربع في الذهاب والثلث في المجيء ونحوه، فيُخرج حقهم ويفصله.
- بعد ذلك مَنْ يُرِضْخُ لَهُمْ، فإذا جاء المرضوخ لهم من ثمانية وعشرين من النساء وثلاثة من الصبيان وستمائة وخمسين من الكفار؛ كيفما كان فإنهم يُعطون حقهم.

◆ لماذا نمثّل بهذه الأمثلة؟

- من المهم يا إخوان وبخاصّة لمن يلون التّعليم؛ دائماً تكون على ألسنتهم أمثلة محدودة، في الاسم وفي الرقم وفي الصورة، وهذه تضعف التّعليم وتجعله لا يستقر في الذهن، كأن يقول: زيد أقرض عمرّوا ألف ريال...، ففي الغالب لا يعلق بالذهن، ولكنه لو قال: أقرضتك ست آلاف وثلاثمائة قيمة لشراء جوالٍ ونحوه...، فهذا المثال غير المثال الأول، فقربه من الواقع وتباين الصورة فيه تكون أقرب.
- فكذلك هنا، لا تقل: عشرة رجال وعشر نساء وعشرة صبيان...، فيكون المثال ضعيفاً، ولكن إذا باينت بما يُقارب الحقيقة وبما يختلف عن المثال الآخر؛ استطعت أن تقرب ذلك للطالب، فيستقبله ويبقى في ذهنه، لأن إيراد الأمثلة على قوالب متقاربة يُضيعها، ولكن إذا وردت على قوالب متفرقة وقريبة من الوقائع كانت ألصق بها وأسهل في استذكارها.

□ {قال -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: (ثُمَّ يَقْسِمُ مَا بَقِيَ لِلرَّاجِلِ سَهْمٌ، وَلِلْفَارِسِ ثَلَاثَةُ أَسْهُمٍ، لَهُ سَهْمٌ وَلِفَرَسِهِ سَهْمَانِ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- جَعَلَ لِلْفَرَسِ سَهْمَيْنِ، لِصَاحِبِهِ سَهْمًا).}

- المقصود بالسّهم: نصيبٌ مقدّر وليس بمخصوص، فلا نقول: إنه سدس أو ربع أو غيره، مع أنّ السّهم إذا أُطلق في مواطن كثيرة يُراد به السُّدس، وهذا جاء عن ابن مسعود، وهذا يذكره الفقهاء في باب الوصيّة والأنصبة وغيره، ولكن هنا يقصدون أنّه إذا جُمعت الغنيمة فإنّها تُثَمَّن.
- فيقال: إن الغنيمة بلغت ستّة ملايين وثلاثمائة ريال، وخمسمائة من الغنم، وثلاثمائة وعشرين من الإبل، وستّة وعشرون فرساً.

- ثم ننظر كم عدد الغانمين، فإذا كان عدد الغانمين مثلاً ألف وستمائة وخمسين، والراجل له سهم والفارس له سهمين، يعني: ثلاثة أسهم، ثم نظرنا فإذا عندنا سبعين فارساً، فتكون مائة وأربعين سهمًا...، ثم تقسمها على هذا المجموع.
- إذن؛ ليس المقصود بالسهم أنه شيء محدد، سدس، ربع، ثلث؛ فإن هذا مقصود عند الفقهاء في باب آخر، أمّا هنا يكون السهم بالنسبة والتناسب، ولكنها تكون أسهمًا متساويةً في مقدارها بالنسبة للغانمين لا بالنسبة للغنيمة، لأنّ الغنيمة متفاوتةٌ في هذا.

وصلّى الله على نبيّنا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

